

الجمهورية التونسية
وزارة التكوين المهني والتشغيل
المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية



التقرير السنوي للقدرة على الأداء للمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية لسنة 2020

مارس 2021

الفهرس

08-03

المحور الأول : التقديم العام

06-03

1. نتائج الأداء لسنة 2020

08-07

2. تنفيذ الميزانية لسنة 2020

16-09

المحور الثاني : . تقديم تنفيذ البرنامج الفرعي عدد 3 :
"تطوير التكوين المستمر والترقية المهنية"

13-09

1. تقديم نتائج الأداء وتحليلها

16-14

2. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

المحور الأول : التقديم العام

1. نتائج الأداء لسنة 2020

تقديم عام للبرنامج الفرعي "تطوير التكوين المستمر والترقية المهنية"

يتنزل برنامج تطوير منظومة التكوين المستمر والترقية المهنية الذي يندرج في إطار الإستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير منظومة التكوين المهني والتشغيل، كأحد أهم البرامج المساهمة في تحقيق مساندة المؤسسات الاقتصادية لتحسين أدائها وإنتاجيتها وإكسابها مقومات المنافسة عبر تطوير كفاءات العاملين بها. وفي إطار إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، أوكل تنفيذ البرنامج الفرعي إلى المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية والذي يتضمن أربعة أنشطة تمثلت في :

◀ الإحاطة بالمؤسسات،

◀ التصرف في آليات تمويل التكوين المستمر الموجه للمؤسسات،

◀ وضع وتمويل برامج التكوين المستمر الموجه للأفراد وتنفيذها،

◀ تطوير منظومة التسيير والتصرف في برامج التكوين المستمر.

وتهدف هذه الأنشطة إلى :

- معاضدة المؤسسات الاقتصادية والهياكل المهنية لمختلف القطاعات الاقتصادية في وضع برامج تخص التكوين المستمر،

- مساعدة المؤسسات في تنظيم دورات التكوين المستمر،

- المساهمة في تطوير آليات جديدة للتكوين المستمر،

- مساعدة الشغالين على تحسين كفاءاتهم ومهاراتهم لتحقيق الترقية المهنية.

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج خلال سنة 2020

عمل المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية على تبسيط الإجراءات المعمول بها من خلال رقمنة جملة من الخدمات التي يسديها المركز على النحو التالي :

✓ إحداث خدمة على الخط خاصة بإيداع الكشوفات البيداغوجية والمالية "مالك" والشروع في استغلالها. ويهدف إحداث هذه الخدمة على الخط من تمكين المؤسسات الاقتصادية المنخرطة في نظام التسبقة على الأداء من إيداع البيانات المتعلقة بالكشوفات البيداغوجية والمالية ومتابعة معالجتها على الخط بما يساهم في تقليص آجال معالجة الكشوفات البيداغوجية والمالية والإجابة عنها.

✓ تركيز والانطلاق في استغلال خدمة على الخط للتصرف في المكونين المتدخلين في الأنشطة التكوينية الممولة من قبل المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية (تستهدف قرابة 10000 مكون). حيث تهدف هذه الخدمة إلى إدراج جميع المعطيات المتعلقة بالسير الذاتية للمكونين وتحيينها بصفة دورية بما يمكّن من إعداد قاعدة بيانات محيئة للمكونين المتدخلين في الأنشطة التكوينية الممولة من قبل المركز.

✓ تركيز والانطلاق في استغلال خدمة على الخط للتصرف في هياكل التكوين المتدخلة في الأنشطة التكوينية الممولة من قبل المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية (تستهدف قرابة 3000 هيكل/مؤسسة تكوين). حيث تهدف هذه الخدمة إلى إدراج وتحيين جميع المعطيات المتعلقة بهياكل التكوين المتعامل معها في إطار الأنشطة التكوينية الممولة من قبل المركز وتحيينها بصفة دورية بما يمكّن من إعداد قاعدة بيانات محيئة لهذه الهياكل.

✓ تركيز والانطلاق في استغلال تطبيق إعلامية على الخط للتصرف في الجذاذات البيداغوجية المقيدة لتيسير عملية اختيار الهياكل التكوينية والمكونين من طرف الشركاء المهنيين لتكليفهم بإنجاز البرامج التكوينية الجماعية الممولة من قبل المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية.

✓ تنفيذ دراسة حول المنظومة الحالية لتمويل التكوين المستمر وبلورة التصورات لمراجعتها بهدف إضفاء مزيد من النجاعة والجودة حيث مكّنت هذه الدراسة من اقتراح مجموعة من السيناريوهات لمراجعة منظومة تمويل التكوين المستمر للاستجابة لحاجيات الأفراد والجهات. وفي نفس السياق سيتم خلال الفترة المقبلة تنفيذ دراسة استشرافية حول تطوير المنظومة الوطنية للتكوين المستمر والترقية المهنية حيث تم إعداد الخطوط المرجعية في انتظار إنجاز الدراسة.

✓ تم العمل على تبسيط الإجراءات المعمول بها بآليات تمويل التكوين المستمر حيث تم إصدار الأمر عدد 228 لسنة 2019 المتعلق بتنقيح واطماف الأمر الحكومي المتعلق "بضبط مجال تطبيق التسبقة على الأداء على التكوين المهني ونسبتها وطرق وشروط الانتفاع بها وكذلك مجال تطبيق حقوق السحب وطرق وشروط الانتفاع بها"، حيث مكّنت هذه المراجعة من توسيع مجالات الانتفاع وإحكام طرق التصرف وتوسيع فئات المؤسسات الاقتصادية المنتفعة وذلك بالأساس عبر :

- إمكانية إعفاء المؤسسات التي لم يتجاوز نشاطها الفعلي ثلاثة سنوات والمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تنتمي إلى قطاعات تشكو صعوبات من شرط المساهمة في التكوين الأساسي وهو ما يمكنها من الانتفاع مباشرة وبصفة فردية بحقوق السحب.
- تبسيط واختصار آجال معالجة الاعتراضات في إطار آلية التسبقة على الأداء.
- فتح المجال أمام شريحة أوسع من المنظمات المهنية لإبرام اتفاقيات شراكة لتمويل عمليات تكوين جماعية.
- تكليف اللجان الجهوية بتحديد الأولويات الجهوية بتشريك مختلف الفاعلين الجهويين لتمويل البرامج الجماعية في إطار اتفاقيات شراكة.

وانسجاما مع الرؤية الإستراتيجية للمركز والمتمثلة في التركيز على الجوانب البيداغوجية والتقنية للتكوين المستمر بترجيح مهمة الإحاطة والمساندة، حيث تم :

- ✓ مزيد تدعيم التمثلي الجهوي بتشريك جهات جديدة بأنشطة الإحاطة على غرار ولايات قابس تطاوين ومنوبة (تدخلات ميدانية لفائدة مؤسسات فردية).
- ✓ مواصلة تطوير ادراج الخدمة المتمثلة في إرساء "نواة للتكوين الداخلي" وقد انخرطت في هذا التمثلي العديد من المؤسسات،
- ✓ الانتهاء من إعداد الوثائق المرجعية للاعتراف بوظيفة مستشار تكوين مستمر متدخل لدى المؤسسات (مرجعية المهنة ومرجعية الكفايات ومقاييس المزاولة والتدرج) وفق القانون الأساسي لأعوان المركز وأنجز هذا النشاط بمشاركة عينة من مستشاري التكوين خاصة منهم الممثلين عن الجهات.
- ✓ إعداد مرجعية علامة الجودة في التكوين المستمر بالمؤسسة بالاشتراك مع عينة من مستشاري التكوين المستمر ووحدة إدارة الجودة بالمركز وبالتعاون مع معهد المواصفات والملكية الصناعية قد تم فتح باب الترشيحات للمرحلة التجريبية واختيرت 5 مؤسسات اقتصادية قصد مرافقتها بعنوان سنة 2021 لإرساء هذه العلامة.

وفي إطار دعم التكوين المستمر المفضي إلى ترقية مهنية تم :

- ✓ إدراج خدمة الخلاص الإلكتروني لمعاليم التسجيل بمختلف مراحل التكوين المستمر الموجهة للأفراد بمؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني على أن يتم استغلالها ابتداء من سنة 2021،
- ✓ إعداد التطبيقات المتعلقة بملفات الفوترة لخلاص كلفة التكوين بمؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني،
- ✓ إعداد استراتيجية لمعاهد الترقية العليا للشغل لسنتي 2019 و2020،
- ✓ الشروع في تركيز منظومة جديدة للتكوين عن بعد " التكوين في المهن والإشهاد عبر الموكس"،
- ✓ إعداد مشروع دليل إجراءات التصرف في أهم أنشطة الترقية المهنية.

- ✓ إامضاء اتفاقيات إطارية مع الشركاء تهدف إلى تمكين الأعوان من متابعة مراحل التكوين المستمر عن بعد أو عبر الدروس المسائية أو رافعة للكفاءات في الشهادء والشعب التي يوفرها المركز،
- ✓ القيام بأنشطة تكوينية وتحسسية قصد التعريف بالخدمات التي يسديها المركز،
- ✓ تنظيم ورشات تكوينية لفائدة المكونين والأساتذة التابعين لمراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي المتعاقد معها وكذلك لفائدة المتكونين الجدد بكافة الأقسام الجديدة بمراحل التكوين عن بعد حول استعمال التطبيققة البيداغوجية للتكوين والتواصل مع المؤطرين،
- ✓ فتح أقسام جديدة بمؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني.

2. تنفيذ الميزانية لسنة 2020

بلغت الإعتمادات المرصودة لفائدة المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية لسنة 2020، بدون إعتبار التسبقة على الأداء، ما قيمته 23283 ألف دينار (منها 940 ألف دينار تم رصدها لتنفيذ مشاريع خطة إصلاح منظومة التكوين المهني)، أي بنسبة تطور قدرها 16% مقارنة بالإعتمادات المرصودة لسنة 2019 البالغة 20085 ألف دينار (منها 650 ألف دينار تم رصدها لتنفيذ مشاريع خطة إصلاح منظومة التكوين المهني).

بلغت الإعتمادات المحينة للمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية لسنة 2020 ما قيمته 25908 ألف دينار.

بلغت الإعتمادات التي تم توفيرها بعنوان سنة 2020 مبلغاً قدره 25234 ألف دينار والموزع كما يلي :

- الإعتمادات المفتوحة على حساب الموارد العامة للميزانية : 21803 ألف دينار،
- بقايا إعتمادات بعنوان السنوات الفارطة : 914 ألف دينار،
- بقايا موارد ذاتية بعنوان السنوات الفارطة : 1123 ألف دينار،
- موارد ذاتية بعنوان سنة 2020 : 1394 ألف دينار منهم 1246 ألف دينار لنفقات المعدات والوسائل و 54 ألف دينار لنفقات التدخلات لفائدة وادية أعوان المركز و 94 ألف دينار مساهمة أعوان المركز بتذاكر المطعم.

بلغت التعهدات الجمليّة إلى غاية 31 ديسمبر 2020 مبلغاً قدره 21002 ألف دينار أي بنسبة تراجع 4 % مقارنة بسنة 2019 (21886 ألف دينار).

تحليل النفقات :

- نفقات التأجير : بلغت الإعتمادات المرسمة لنفقات التأجير لسنة 2020 مبلغاً قدره 10000 آلاف دينار، وتم فتح إعتمادات قدرها 12471 ألف دينار بعنوان سنة 2020 قصد تغطية العجز المسجل بعنوان سنة 2019 (776 ألف دينار) وتمويل نفقات الأجور بعنوان سنة 2020 البالغة 11629 ألف دينار. وبلغت التعهدات 11629 ألف دينار

- نفقات التسيير: بلغت الاعتمادات المحينة لنفقات التسيير لسنة 2020 مبلغاً قدره 5191 ألف دينار، في حين بلغت التعهدات 3711 ألف دينار وهو ما يعادل 71 % مقارنة بالتقديرات و 91 % مقارنة بالاعتمادات المفتوحة والتي قدرت بـ 4091 ألف دينار منها :

• نفقات المعدات والوسائل : 1591 ألف دينار،

• نفقات الترقية المهنية : 2500 ألف دينار.

- نفقات التدخلات : بلغت الاعتمادات المحينة لنفقات التدخلات لسنة 2020 مبلغاً قدره 8246 ألف دينار، في حين بلغت التعهدات 5661 ألف دينار وهو ما يعادل 69 % مقارنة بالتقديرات. وبلغت الاعتمادات المفتوحة بعنوان سنة 2020 مبلغ قدره 5241 ألف دينار منها :

- نفقات التدخلات لفائدة ودايئة أعوان المركز: 152 ألف دينار،
- نفقات البرامج والمشاريع : 5089 ألف دينار (منه 4000 ألف دينار لبرنامج حقوق السحب و1089 للمشاريع)،

تنفيذ الميزانية لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	بيان النفقات
النسبة % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)			
100	0	12471	12471	نفقات التأجير
79	-1100	4091	5191	نفقات التسيير
94	-100	1591	1691	نفقات المعدات والوسائل
71	-1000	2500	3500	نفقات الترقية المهنية
64	-3005	5241	8246	نفقات التدخلات
50	-154	152	306	نفقات التدخلات لفائدة الأعوان
64	-2851	5089	7940	البرامج والمشاريع
84	-4105	21803	25908	المجموع العام*

* دون اعتبار الموارد الذاتية

المحور الثّاني : تقديم تنفيذ البرنامج عدد 3 "تطوير التكوين المستمر والترقية المهنية"

1. تقديم نتائج الأداء وتحليلها :

الهدف 3.1 : تطوير التكوين المستمر والترقية المهنية :

- الإنجازات الخاصة بالمؤشرات في إطار التكوين الموجه للمؤسسات :
- تعتبر الإنجازات الخاصة بالمؤشرات المتعلقة بآليات تمويل التكوين المستمر أولية في انتظار :
- القيام باستشارات من قبل هيكل التكوين لإنجاز البرامج الجماعية في إطار آلية حقوق السحب،
 - استكمال دراسة الكشوفات البيداغوجية والمالية في إطار آلية التسبقة على الأداء.

- المؤشر عدد 1.3.1 : عدد المؤسسات :

الآلية	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020	إنجازات 2020	%
حقوق السحب	مؤسسة	1316	790	853	797	93
		1718	1750	1900	-	-
المجموع		3034	2540	2753	797	29

- المؤشر عدد 2.3.1 عدد المشاركات :

الآلية	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020	إنجازات 2020	%
حقوق السحب	مشاركة	30908	26168	25232	24957	99
		81413	-	-	-	-
المجموع		112321	26168	25232	24957	99

تحليل الفوارق ونسب الإنجاز

بالنسبة لآلية حقوق السحب :

تم خلال سنة 2020 مواصلة انجاز البرامج التكوينية الجماعية الخاصة بسنة 2019، حيث بلغت نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات 68% من حيث عدد المؤسسات و99% من حيث عدد المشاركات وتبقى هذه النسب قابلة للارتفاع علما وأنه تم إبرام 11 اتفاقية حيث تمت المصادقة (إلى غاية 31 ديسمبر 2020) على تمويل 1870 مشاركة لفائدة 420 مؤسسة.

أما بالنسبة لسنة 2020، فقد بلغت نسب الإنجاز مقارنة بالتقديرات 29% من حيث عدد المؤسسات و99% من حيث عدد المشاركات. وعلمنا وأنه تم خلال سنة 2020 إمضاء 14 اتفاقية جهوية و03 اتفاقيات وطنية لفائدة 3462 مشاركة وتخص 1612 مؤسسة، في انتظار القيام باستشارات من قبل الشريك المهني لاختيار الهياكل التكوينية التي ستكلف بالإنجاز.

بالنسبة لآلية التسبقة على الأداء :

تمت خلال هذه الفترة مواصلة دراسة الكشوفات البيداغوجية والمالية بعنوان سنوات 2017 و2018 وكذلك المطالب التصحيحية واعتراضات المؤسسات بعنوان سنوات 2015 و2016 و2017 و2018.

الإعتراضات والمطالب التصحيحية :

بعد صدور الأمر عدد 228 بتاريخ 5 مارس 2019 وبعد انعقاد اجتماع اللجنة الوطنية عدد 89 بتاريخ 03 سبتمبر 2019 التي تقرر خلالها معالجة بقية الاعتراضات الواردة قبل تاريخ صدور الأمر المذكور سابقا واعتبارها مطالب تصحيحية وعددها 144، تم تقييم 130 اعتراض وتم عرضها على أنظار اللجنة الداخلية لاتخاذ القرارات المناسبة في شأنها.

وفيما يلي الإحصائيات المتعلقة بالمطالب التصحيحية والاعتراضات لسنوات 2015-2019.

السنة	عدد المطالب التصحيحية (والاعتراضات)	عدد المطالب التصحيحية التي تمت معالجتها (والاعتراضات)	عدد المقررات التصحيحية الصادرة	عدد المطالب التصحيحية (والاعتراضات) في طور الدراسة
2015	199	197	196	2
2016	196 ⁽¹⁾	188	165	8
2017	98 ⁽³⁾	92	88	6
2018	179 ⁽²⁾	125	95	54

⁽¹⁾ منها 36 مؤسسات غير منخرطة بنظام التسبقة.

⁽²⁾ منها 10 مؤسسات غير منخرطة بنظام التسبقة.

⁽³⁾ منها 5 مؤسسات غير منخرطة بنظام التسبقة.

مع العلم أن معالجة هذه الإعتراضات والمطالب التصحيحية انعكاس مباشر على المعطيات المتعلقة بآلية التسبقة على الأداء.

2. الإنجازات الخاصة بالمؤشر عدد 3.3.1 : عدد المرسمين في إطار التكوين المستمر الموجه للأفراد :

نسبة الإنجاز %	إنجازات	تقديرات	إنجازات	إنجازات	وحدة المؤشر	المؤشر
	2020	2020	2019	2018		
93	9320	10000	9888	8855	مرسم	عدد المرسمين

تحليل الفوارق ونسب الإنجاز

بلغ العدد الجملي للمرسمين خلال سنة 2020، 9320 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 93 % مقارنة بالأهداف (10000 مرسمًا).

ويتوزع العدد الجملي للمرسمين خلال سنة 2020 بمؤسسات التعليم العالي وبمراكز التكوين المهني حسب نمط التكوين كما يلي :

مع مراكز التكوين المهني			مع مؤسسات التعليم العالي			العدد الجملي للمرسمين
تكوين رافع للكفاءات	عبر التكوين عن بعد	عبر الدروس المسائية	تكوين رافع للكفاءات	عبر التكوين عن بعد	عبر الدروس المسائية	
722	2149	365	54	5905	125	9320
3236			6084			

بلغ العدد الجملي للاتفاقيات 220 اتفاقية إلى غاية 31 ديسمبر 2020 (مقابل 210 اتفاقية خلال سنة 2019) منها 119 مبرمة مع مراكز التكوين المهني و101 مع مؤسسات التعليم العالي. وبلغ عدد الاتفاقيات الجديدة 10 اتفاقيات تم إبرامها خلال سنة 2020، منها اتفاقية واحدة عبر الدروس المسائية و05 اتفاقيات عبر التكوين عن بعد و04 اتفاقيات للتكوين الرفع للكفاءات، وهذا يدل على توجّه المركز نحو هذا النمطين من التكوين عن بعد والرفع للكفاءات لمرونة الاستجابة لحاجيات العاملين من التكوين في مختلف القطاعات.

هذا ويوجد تراجع في إمضاء الاتفاقيات الجديدة مقارنة بالسنوات الفارطة ويعود ذلك إلى :

- تأجيل عقد العديد من جلسات العمل بسبب جائحة "كوفيد 19"،
- عدم إبرام اتفاقيات جديدة في مجال التكوين الرفع للكفاءات بمراكز التكوين المهني، إلى أن تتم مراجعة كلفة تكوين هذا النمط نحو الترفيع حتى يتسنى تغطية التكلفة (يطلب من الوكالة التونسية للتكوين المهني)، ما عدى إمضاء الاتفاقيتين تحت إشراف وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي..

ورغم تفعيل 17 اتفاقية جديدة مع مؤسسات التعليم ومع مراكز التكوين المهني، بلغت نسبة الاتفاقيات المفعلة خلال سنة 2020، 35 % مقارنة بالعدد الجملي للاتفاقيات، وذلك لـ :

- تراجع عدد الاتفاقيات المفعلة عبر الدروس المسائية،

- عدم تجديد فتح أقسام جديدة ببعض مراكز التكوين المهني وخاصة منها في مجال التكوين الرافع للكفاءات كالمركز القطاعي للتكوين في الصناعات الكهربائية والإلكترونية بتونس ومركز التكوين والتدريب المهني بزغوان ومركز التكوين والتدريب المهني بمسكن، بسبب جائحة "كوفيد 19"،

- تأجيل فتح بعض الأقسام بمؤسسات التعليم العالي كالمعهد العالي للتوثيق بمنوبة والمعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بمدنين نظرا لـ :

- انتظار تأهيل البرامج العلمية عن طريق اللجنة القطاعية للدراسات التكنولوجية بعد صدور توضيح من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 04 نوفمبر 2019،
- انتظار دراسة ملفات طالبي التكوين والإذن لهم بالتسجيل من طرف الإدارة العامة للدراسات التكنولوجية،
- دعوة مؤسسات التعليم العالي إلى مراجعة مقدار ساعة تأجير الأساتذة ونفقات التصرف نحو الترفيه حتى يتسنى فتح الأقسام،
- بدء تطبيق الصيغة الجديدة للاتفاقيات مع مراكز التكوين المهني أدى إلى عزوف المكونين ذوي الخبرة والأقدمية عن مواصلة تأمين التكوين المستمر بسبب معلوم الساعة الذي هو دون ما كانوا يتقاضونه بالصيغة القديمة وهو ما انجر عنه إيقاف قبول أقسام جديدة في بعض المراكز وانقطاع تكوين الأقسام القديمة لفترات متفاوتة ستؤدي إلى تمديد فترة التكوين،
- دعوة مراكز التكوين المهني إلى الترفيه في ساعة تأجير المكونين.

الأقسام المفتوحة :

بلغ عدد الأقسام المفتوحة خلال سنة 2020، 260 قسم حيث تم فتح 81 قسما جديدا منهم 56 بمؤسسات التعليم العالي و25 بمراكز التكوين المهني.

الإختصاصات :

يعمل المركز على تنوع عروض التكوين حتى يتسنى استهداف عدد أكبر من المرسمين، وبلغ عدد الإختصاصات خلال سنة 2020، 116 إختصاصا منها 50 إختصاص بالتكوين المهني و66 إختصاص بمؤسسات التعليم العالي وبلغ عدد الإختصاصات بالتكوين الرافع للكفاءات 19 إختصاص من جملة هذه الإختصاصات. وتم خلال سنة 2020 فتح أقسام جديدة في 18 إختصاص جديد موزعين كالتالي :

✓ 6 إختصاصات جديدة بمؤسسات التعليم العالي (تكوين عن بعد) :

- محاسبة ومالية بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف،
- محاسبة، مراقبة وجباية بالمعهد العالي لإدارة الأعمال بصفافس،

- قانون خاص بالمعهد العالي للدراسات القانونية بقباس،
- قانون إجرائي بالمعهد العالي للدراسات القانونية بقباس
- الرياضيات التطبيقية ومعالجة الصورة بكلية العلوم بقفصة،
- هندسة كهربائية (Fiabilité, Risques et Maintenance Industrielle) بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بجندوبة،
- ✓ اختصاص جديد بمؤسسات التعليم العالي (تكوين رافع للكفاءات) :
- Cisco Certificated Network Associate (niveau1) بالمعهد العالي للإعلامية بتونس،
- ✓ اختصاص جديد بمركز التكوين المهني (دروس مسائية) :
- التصميم والابتكار في صناعة الملابس بالمركز القطاعي للتكوين في الإكساء بمنوبة ،
- ✓ 5 اختصاصات جديدة بمراكز التكوين المهني (تكوين عن بعد) :
- استغلال الشبكات (Exploitation des réseaux) بالمركز القطاعي للتكوين في الاتصالات بحي الخضراء،
- محضر صيدلي بمركز التكوين والتدريب المهني بالعمران،
- الجودة في صناعة الملابس بالمركز القطاعي للتكوين في الإكساء بمنوبة،
- دراسة وتصميم الأثاث بمركز التكوين في مهن الخشب بالمنستير،
- مسير أشغال بناء بالمركز القطاعي للتكوين في البناء والتنقيب بقباس.

2. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

- مراجعة منظومة تمويل التكوين المستمر :

- مراجعة الإطار التشريعي المنظم للتكوين المستمر لفائدة المؤسسات :
- ✓ مزيد تبسيط آليات تمويل التكوين المستمر وخاصة آلية التسبقة على الأداء التي تمثل آلية جبائية وذلك بإحداث آلية تمويل جديدة موحدة، شفافة، مبسطة ومرنة تعتمد لامركزية التصرف وذات آجال قصيرة يمكن الانتفاع بخدماتها عن بعد كافة المؤسسات والأفراد وذلك بتطوير منظومة مالك الحالية لتستجيب للآلية الجديدة،
- ✓ مراجعة الأنماط التكوينية وجدول المعايير القصى بتنقيح القرار المشترك حول ضبط مجالات استعمال الآليات والمقادير القصى للتمويل

- تحسين مردودية منظومة التكوين المستمر لفائدة المؤسسات والشركاء المهنيين والاجتماعيين :

- تفعيل وظيفة التفقد البيداغوجي بإحداث سلك "مقيّم تقني وبيداغوجي" وتكوين إطارات المركز لتأهيلهم لهذه الخطة
- تركيز مرحلة تكوين إسهادية لفائدة المكونين بالتكوين المستمر،
- تركيز منظومة تقييم دائمة وديناميكية وضبط طرق وآليات قياس المؤشرات الخاصة بتقييم وقيس أثر التكوين المستمر على المؤسسات المشاركة
- مزيد تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تركيز وتنمية وظيفة التكوين المستمر داخلها :
- مراجعة مقاييس التمويل لتحفيز المؤسسات على تعيين مكلف بالتكوين وإحداث مراكز مندمجة داخلها،
- تركيز مرحلة تكوين إسهادية لفائدة المسؤولين على التكوين المستمر بالمؤسسات،

- تطوير خدمة مالك الخاصة بالمكونين لتصبح قاعدة بيانات وطنية للكفاءات التونسية :

- توسيع مجال القاعدة الخاصة بالمكونين لتشمل المجالات الأخرى على غرار رؤساء المشاريع والخبراء، بما يمكن من الحصول على قاعدة بيانات وطنية للكفاءات التونسية، ويمكن أن تمكن هذه القاعدة من:
- استغلالها عند القيام بطلبات عروض واستشارات وطنية، وكذلك عند إسناد دراسات، أو عند البحث عن كفاءة في أحد المجالات.
- جرد محين للكفاءات التونسية في إطار سجل للكفاءات الوطنية،
- تثمين الكفاءات والخبرات العلمية والتقنية على المستوى الوطني،
- الاستفادة (capitalisation) من التجربة التونسية وترويجها على المستوى الوطني والدولي
- المساهمة في تطوير علاقات وشراكات مثمرة بين منظمات وكفاءات تونسية،

- تكوين شبكة كفاءات وطنية في مختلف المجالات والقطاعات،

- تطوير خدمة مالك الخاصة بهياكل التكوين لتصبح قادرة على إيواء المحتويات البيداغوجية

توسيع مجال القاعدة الخاصة بهياكل التكوين لتعطي إمكانية إيواء هياكل التكوين لمحتوياتهم البيداغوجية الرقمية بما يمكن تشريك أكبر عدد ممكن من المنتفعين بالتكوين بقطع النظر عن موقعهم الجغرافي.

العمل على ربط منظومة مالك بمختلف المنظومات الوطنية ذات العلاقة :

علاوة على ربط قاعدات البيانات بالمركز والخاصة بالمؤسسات وهياكل التكوين والمكونين، سيتم العمل على ربط قاعدة بيانات المركز بالقاعدات التالية :

✓ قاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة

الاجتماعية : قصد التمكن من التثبت من إنتماء المنتفعين بالتكوين للمؤسسات المعنية

بالتمويل وكذلك التثبت في وضعية المكونين وانتمائهم إلى القطاع العام أو الخاص،

✓ المنظومة الإعلامية لوزارة المالية قصد :

- تمكين مصالح المركز من تحديد المؤسسات المنخرطة في آلية التسبقة على الأداء ومبلغ

التسبقة على الأداء الخاص بها في بداية كل سنة. لتلافي الصعوبات المعترضة من قبل

أعوان المركز عند دراسة التصاريح والوصلات الجبائية لتحديد مبالغ التسبقة الخاصة

بالمؤسسات نظرا لعدم الاختصاص.

- تمكين مصالح المالية من الولوج إلى مختلف قاعدات البيانات المذكورة للتعرف على

المبالغ النهائية لمستحقات المؤسسات بعنوان طرح التسبقة على الأداء على التكوين المني

بصفة حينية، وكذلك تحديد الأنشطة التكوينية المنجزة من طرف الهياكل التكوينية

والمكونين والمبالغ المدفوعة لفائدتهم. بما يساهم في التصدي للتهرب الضريبي.

✓ السجل الوطني للمؤسسات : تهم هياكل التكوين والمؤسسات المستفيدة بآليات التمويل لتفادي

إحداث المؤسسات على المنظومة الداخلية وما قد ينجر عنه من أخطاء وقصد تحيين المعطيات

الخاصة بها حينيا،

- مراجعة الإطار التشريعي المنظم للتكوين المستمر لفائدة الأفراد :

نص الفصل الثالث من القانون عدد 12 لسنة 1993 المحدث للمركز والمعاهد الترقية العليا للشغل على أن

مهام المركز تتمثل في : "تنفيذ البرامج وعمليات التكوين المستمر والرسكلة المهنية التي تكلفه بإنجازها سلطة

الإشراف وذلك خاصة بتنظيم عمليات تكوينية بهدف تمكين العاملين من الارتقاء مهنيا أو من متابعة

دراسات عليا أو من التحصل على شهادة تكوينية معترف بها.

ووفرت معاهد الترقية إلى غاية سنة 2008 مراحل تكوين مستمر لفائدة الشغالين غير الحاصلين على البكالوريا لإعدادهم لمناظرات الالتحاق بالتعليم العالي وذلك كالحاصلين على شهادة البكالوريا. علما أنه يتم تنظيم هذه المناظرات طبقا لقرار وزير التعليم العالي المتعلق بضبط مقاييس واختبارات انتقاء المترشحين للتسجيل بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية في مادتي التكنولوجيا والاقتصاد والتصرف بتاريخ 10 أوت 1995.

إلا أنه منذ صدور القانون عدد 19 لسنة 2008 والمتعلق بالتعليم العالي الذي نص في فصله السادس على : " يخوّل الالتحاق بالتعليم العالي للمتحصّلين على شهادة البكالوريا أو على شهادة أجنبية معترف بمعادلتها لها"، تم إيقاف العمل بالمرحلة التكوينية الوحيدة المتوفرة التي تركز مبدأ التعلم مدى الحياة والتي تستجيب إلى مقتضيات القانون المحدث للمركز والمعاهد الترقية.

وهو ما أدى إلى اقتصار نشاط التكوين المستمر الموجه للأفراد "الترقية المهنية" التي تشرف عليه معاهد الترقية العليا للشغل على اتفاقيات التعاون المبرمة مع مؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني قصد توفير شهادات معترف بها لفائدة الشغالين. وعرف هذا النشاط نسقا تصاعديا. إلا أن الاقتصار على هذا النمط من التكوين جعل معاهد الترقية العليا للشغل رهينة إرادة مديري المؤسسات المتعاقد معها،

وبالنظر إلى أن معاهد الترقية العليا للشغل هي المؤسسة الوحيدة على الصعيد الوطني التي تعنى بتكريس مبدأ التعلم مدى الحياة باستهداف الشغالين بمختلف شرائحهم، فمن الضروري أن تلعب هذه المعاهد دورها على أكمل وجه بإعادة إعطاء دورها البيداغوجي. ويقترح العمل على إعادة تركيز مراحل تكوينية تفضي إلى شهادت معترف بها وتمكن من ترقية مهنية وكذلك من مواصلة مراحل تكوينية عليا لفائدة الشغالين غير حاملين لشهادات. وقصد إعطاء هذه الشهادة القيمة العلمية المطلوبة وضمان المصدقية، يُقترح احترام الأحكام المنصوص عليها بالنصوص المنظمة لمناظرات الالتحاق بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

- الإعداد لإصدار أمر لتنظيم معاهد الترقية العليا للشغل،
- الإعداد لإصدار أمر للترقية في معالم الترسيم بمختلف مراحل التكوين التي ينظمها المركز الوطني،
- إعداد وتطوير برامج تكوينية عبر تقنية ال MOOCS لفائدة المؤسسات والأفراد،
- إرساء الإشهاد في اللغة الإنجليزية بالتعاون مع مؤسسة "British Council".
- إعداد مرجعية علامة الجودة في التكوين المستمر لفائدة مؤسسات الدراسات والاستشارة والتكوين.
- إرساء علامة الجودة في التكوين المستمر لفائدة مؤسسات الدراسات والاستشارة والتكوين.
- مهنة المتدخلين في مجال التكوين المستمر (مستشاري التكوين المستمر المتدخلين لدى المؤسسات ومسؤولي التكوين ومكوني المؤسسة،....).
- رقمنة متابعة أنشطة الإحاطة بالمؤسسات.